الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة **٩٩**

الجمعة، ٢ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر ..... (قطر)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كوروسي (هنغاريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

منع نشوب النزاعات المسلحة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، كما أعلن في الجلسة العامة ٩٧، سوف تتم مناقشة البند ٣٤ من جدول الأعمال وبنده الفرعي (أ) في موعد لاحق سيعلن عنه.

يذكر الأعضاء أيضا أن الجمعية العامة اتخذت، في جلستها العامة ٩٧، المعقودة في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال، القرار ٦٦/٢٥٣، المعنون ”الحالة في الجمهورية العربية السورية“. ووفقا للفقرة ١٢ من ذلك القرار، سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أنا أعد هذا التقرير على النحو المطلوب بموجب القرار ٦٦/٢٥٣، المؤرخ ١٦ شباط/فبراير. ونظرا لخطورة الحالة، نؤكد لكم بأننا سوف نبقي الجمعية العامة على اطلاع بصورة منتظمة.

كلنا شاهدنا الأحداث التي وقعت في سوريا هذا الأسبوع بقلق متزايد. لقد رأينا القصف بالمدفعية الثقيلة ونيران الدبابات في الأحياء المكتظة بالسكان في جميع أنحاء البلد. ووقع هجوم كبير على مدينة حمص أمس. وكانت الخسائر في صفوف المدنيين فادحة بصورة جلية. وما زلنا نتلقى تقارير مروعة عن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والاحتجاز التعسفي والتعذيب.

وقد حوصر المدنيون في منازلهم بحمص وحماة وغيرها، تحت وطأة القتال الوحشي بدون طعام أو تدفئة أو كهرباء أو رعاية طبية وبدون أي فرصة لإجلاء الجرحى أو دفن الموتى. ووصل الأمر بالناس إلى تذويب الثلوج للحصول على مياه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

الشرب. وما يجعل هذا الهجوم مروعا أن الحكومة نفسها تشنه بصورة منهجية على شعبها. ويتفق الجميع على أنه يجب علينا مواجهة هذه الأزمة المتصاعدة.

يوم أمس، أعرب مجلس الأمن عن أسفه إزاء التدهور السريع للحالة الإنسانية وطالب بإمكانية الوصول لعاملي شؤون الإغاثة. وإنني أرحب بالبيان القوي والواضح للمجلس.

وعقد مجلس حقوق الإنسان اجتماعا في جنيف وأدان انتهاكات حقوق الإنسان ”الواسعة النطاق والمنظمة“، وطالب بالوقف الفوري لأعمال العنف.

أشعر بخيبة أمل شديدة لأن منسقة الأمم المتحدة في حالات الطوارئ في حالات الطوارئ، السيدة فاليري أموس، لم تتمكن من السفر إلى سوريا على الرغم من التأكيدات المتكررة. أنا أحث السلطات مرة أخرى على السماح لها بالزيارة في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للعاملين في شؤون الإغاثة الإنسانية الوصول إلى الآلاف العديدة من الناس الذين هم بحاجة ماسة إلى المساعدة.

اليوم، سُمح لأفرقة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعية الهلال الأحمر السورية بدخول مدينة حمص، لكنهم ينتظرون إمكانية الوصول إلى بابا عمرو.

ولا بد من السماح للعاملين في مجال تقديم المعونة بمساعدة المدنيين في أشد المناطق دمارا في المدينة. وحتى هذا الشهر، لم نتمكن بعد من إيصال المساعدات.

وكما تعلم الجمعية، فإن المبعوث المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الأونورابل كوفي عنان، سيغادر نيويورك هذا المساء. وخلال اليومين الماضيين، أجرى مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء، بمن في ذلك أعضاء مجلس الأمن والمجموعة العربية، فضلا عن البعثة السورية وغيرهم من أصحاب المصلحة. وينوي السفر في الأسبوع القادم إلى القاهرة لإجراء مشاورات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، وإلى عدد من العواصم الإقليمية الأخرى، بما فيها دمشق. لقد قبل سلفي الاضطلاع بمهمة صعبة تنطوي على تحديات جسام. وهو يحتاج للدعم الكامل والثابت من لدن المجتمع الدولي، الذي ينبغي أن يكون موحدا في هذا الصدد.

وأود الآن أن أخوض في تفاصيل الحالة: أي الأزمة الإنسانية المستفحلة، والوضع المتعلق بحقوق الإنسان الذي يثير القلق بصورة متزايدة، والعملية السياسية التي نأمل أن تمهد السبيل للمضي قدما.

أرسلت الأمانة العامة مذكرة شفوية إلى البعثة الدائمة لسوريا تطلب استجابتها للمطالب الواضحة الواردة في القرار ٢٥٣/٦٦، المؤرخ ١٦ شباط/فبراير. وقد توصلنا برد أمس.

كما طلبت الأمانة العامة معلومات من جامعة الدول العربية بشأن الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء لدعم مبادرة الجامعة العربية. وخلال الأسبوعين الماضيين، ظللت على اتصالات وثيقة مع الأمين لجامعة الدول العربية. وقد عقد اجتماعا معه في الأسبوع الماضي في لندن وتكلمت معه بالأمس.

إن الحكومة السورية لم تضطلع بمسؤوليتها عن حماية شعبها. فالسكان المدنيون يتعرضون للهجوم العسكري في العديد من المدن. والاستخدام غير المتكافئ للقوة من جانب السلطات السورية اضطر قوات المعارضة التي كانت سلمية على نحو عام للجوء إلى حمل السلاح في بعض الحالات. لكن لنكن واضحين، القوة النارية للمعارضة تبدو ضعيفة مقارنة بالأسلحة الثقيلة التي يستخدمها الجيش السوري. كما أن الجماعات المسلحة المتطرفة انتهزت الفرصة للقيام بأعمال إرهابية، لا سيما في دمشق وحلب.

وعلى الرغم من استحالة التحقق من الأرقام المحددة للضحايا بفعل استمرار انعدام إمكانية الوصول، فإن تقارير موثوقة تفيد بأن العدد الإجمالي للقتلة منذ آذار/مارس من السنة الماضية يتجاوز بكثير ٧٥٠٠، بمن في ذلك العديد من النساء والأطفال. وفي العديد من المناسبات، تجاوز عدد القتلى ١٠٠ كل يوم.

وهناك الآن حوالي ٢٥ ٠٠٠ من اللاجئين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في البلدان المجاورة. ويتراوح عدد الأشخاص المشردين داخليا بين ١٠٠ ٠٠٠ و ٢٠٠ ٠٠٠.

كما رفضت الحكومة السورية طلب الجمعية العامة المتعلق بإتاحة الوصول الكامل وبدون عراقيل لوسائط الإعلام الدولية. وتعرض الصحفيون أيضا للقتل أو الإصابة إلى جانب الناس الذين أتوا هناك لإنجاز التقارير عن محنتهم.

والآن أود أن أنتقل إلى تناول الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان. لقد ناشدت الجمعية الحكومة السورية أن تقوم فورا بوقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات على المدنيين، وحماية سكانها والامتثال تماما لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الساري. ومن الواضح أن السلطات السورية لم فعل ذلك. فلجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا خلصت، في تقرير (A/HRC/19/69) صدر في ٢٢ شباط/فبراير، إلى أن قوات الحكومة السورية اقترفت انتهاكات جسيمة حقوق الإنسان على نطاق واسع وبصورة منهجية، تصل إلى أن تكون جرائم ضد الإنسانية، ومن الواضح أن ذلك جرى بعلم وموافقة أعلى المستويات في الدولة.

كما خلص تقرير اللجنة إلى أن الجماعات المناهضة للحكومة اقترفت انتهاكات، وإن لم تكن مماثلة من حيث نطاقها وتنظيمها للانتهاكات التي ارتكبتها الدولة.

وخلصت اللجنة أيضا إلى أن قوات الأمن وميلشيات الشبيحة ظلت تستخدم الذخيرة الحية ضد المتظاهرين السلميين في جميع أنحاء البلد، وأن الحكومة قامت بأعمال انتقامية ردا على دعوات المعارضة إلى الإضراب.

ولا تزال حرية التعبير مقيدة بقيود صارمة، ويتعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمناضلين والمتظاهرين والصحفيين للإيقاف والاعتقال. ونتوصل بتقارير واسعة الانتشار تفيد باقتراف التعذيب تحت الاعتقال، حتى في حق الأطفال.

واستجابة لاستفحال الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان، اتخذ مجلس حقوق الإنسان بالأمس قرارا يندد بشدة باستخدام القوة ضد المدنيين، وحالات الإعدام بإجراءات موجزة، وقتل المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين واضطهادهم، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، ومنع الوصول إلى العلاج الطبي، والتعذيب، والعنف الجنسي وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال.

كما يدعو القرار الحكومة إلى السماح لوكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية بالوصول بدون عراقيل بغية القيام بتقييم كامل للاحتياجات في حمص والمناطق الأخرى، وتمكين الوكالات الإنسانية من تقديم مواد وخدمات الإغاثة الحيوية، لا سيما في حمص ودرعا وزبداني وغيرها من المناطق المحاصرة.

ويجب علينا أن نفعل كل ما بوسعنا لإنهاء الأزمة. ويجب علينا أن نسهم في المضي قدما صوب عملية انتقالية سياسية بقيادة سورية إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي، على نحو ما تدعمه الجمعية العامة. لكن المجتمع الدولي لم يتحمل مسؤوليته حتى الآن. والواقع أن إجراءات المجتمع الدولي – بل تقاعسه – شجعا على ما يبدو السلطات السورية في قمعها الوحشي لمواطنيها. والحل لا يكمن في زيادة عسكرة المعارضة

السورية.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعجل باتخاذ موقف موحد فيما يتعلق بالضغط على السلطات السورية وجميع الأطراف الأخرى لكي توقف العنف. ويجب عليه أن يصر، بصوت واحد، على أن تتيح السلطات السورية إمكانية الوصول للعاملين في مجال المساعدات الإنسانية على الصعيد الدولي، باعتبار ذلك خطوة أولى أساسية صوب التوصل إلى حل سلمي.

وإذ نأخذ ذلك الهدف في الحسبان، قمنا بمعية الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، بتعيين كوفي عنان مبعوثنا الخاص المشترك إلى سوريا. وسيعمل السيد عنان على إنهاء العنف وانتهاكات حقوق الإنسان، وتعزيز حل سياسي للأزمة. ومن المهم أن نكفل اتباع مسار واحد في عملية الوساطة التي يقوم بها المجتمع الدولي.

كما شملت جهود دعم مبادرة الجامعة العربية لتعزيز حل سياسي الاجتماع الذي عقده أصدقاء الشعب السوري في الأسبوع الماضي في تونس، والذي شارك فيه ممثلون من أكثر من ٦٥ دولة ومنظمة. وأعرب عن دعم واسع النطاق للشعب السوري خلال هذا الاجتماع الذي وجه رسالة قوية إلى السلطات السورية مفادها أن الوقت قد حان لوقف سفك الدماء.

إن السبيل إلى بلوغ حل سلمي للأزمة السورية صعب لكنه واضح. أولا، يجب وقف عمليات القتل والعنف فورا. ويجب السماح بدخول العاملين الدوليين في مجال الإغاثة. ثانيا، ثمة حاجة واضحة لإجراء حوار جامع فيما بين جميع الأطراف الفاعلة السورية. ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد العملية التي يقودها المبعوث الخاص. وآن الأوان لكي يتكلم المجتمع الدولي بصوت واحد وبصورة واضحة.

إن استمرار الانقسام يجعل السلطات السورية تتمادى في مسارها العنيف والذي لن يؤدي سوى إلى المأزق. واستمرار تأخير الجهد الإنساني يتسبب في المزيد من المعاناة الإنسانية. وقد يؤدي استمرار العنف في الميدان إلى الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة والصراع الطائفي الذي من شأنه أن يؤثر على البلد لأجيال قادمة.

المخاطر كبيرة، أولا وقبل كل شيء لشعب سوريا، وكذلك بالنسبة للمجتمع الدولي. يجب علينا أن نتصرف بشكل عاجل وبتنسيق. أشكر الجمعية على تأييدها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، استمعت كما استمعتم جميعا إلى المداخلة أو البيان الذي ألقاه الأمين العام بان كي – مون. بخصوص تطبيق قرار الجمعية العامة الذي كان قد اعتمد قبل حوالي أسبوعين. وسأسمح لنفسي باسم حكومتي أن أعقب على مضمون بيان السيد الأمين العام في سياق قراءتي لبيانه مشيرا إلى أنني أحترم السيد الأمين العام بان كي – مون شخصيا وأعتز بصداقة قديمة ومميزة معه، واعتقد أنه في الدبلوماسية هناك مثل يقول ”لا يفسد الاختلاف في الرأي للود قضية“.

أنا أعرف تماما أن اهتمام السيد الأمين العام بالحالة في سوريا هو اهتمام ينطلق من حرص شخصي من جانبه وانشغال عميق بمسائل حقوق الإنسان بشكل عام. لكن مضمون الإحاطة الإعلامية التي قدمها للتو هو مضمون لا يبعث أبدا على الارتياح بالنسبة لحكومة بلادي. واعتقد أنه يدفع باتجاه تأزيم الوضع أكثر من الدفع باتجاه إيجاد حلول له. أقول هذا الكلام بداية لأنني وكثيرون غيري قد فوجئوا بطريقة التعامل مع الحالة في سوريا بلغة نارية تكاد تقترب من حدود التشهير

بحكومة دولة مؤسسة لهذه المنظمة الدولية وكل ذلك استنادا إلى مجرد تقارير وآراء تصدر عن أوساط معارضة سورية في الخارج، تقيم في عواصم دول تناصب سوريا العداء؛ وكذلك استنادا إلى تقارير استخباراتية لدول أخرى تعمل ليس فقط على تغيير النظام في سوريا كما يقولون وإنما تغيير الدولة الآن. لقد انتقلوا إلى مرحلة أخطر وأشرس ألا وهي تغيير الدولة في سوريا وهم يقومون بذلك بعقلية تذكرنا بعقلية سادت في الخمسينات والستينات في التعامل مع دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، دول ذات سيادة لكنهم كانوا يعتبرونها كما اعتادوا على القول هم أنفسهم بجمهوريات الموز.

إن التداخل والتشابك والازدواجية في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى مساعدة السوريين حكومة وشعبا ومعارضة على إيجاد أفضل السبل من أجل التفاهم سوية لإيقاف الأزمة. هذا التداخل والتشابك والازدواجية في جهود الأمم المتحدة لا تفسير له على الإطلاق. إذ كيف يُعقل أن نسمع مضمون بيان السيد الأمين العام للتو، وفي نفس الوقت نفهم أن هناك شخصية رفيعة المستوى والاعتبار هو السيد كوفي عنان يريد الأمين العام والأمم المتحدة إرساله بمهمة هامة جدا إلى المنطقة، ومن بينها سوريا. كيف يستقيم هذا مع ذاك؟ كيف تستقيم لغة نارية عدائية تشهيرية من ناحية مع رغبة لدى العديد من الدول الأعضاء بإرسال شخصية هامة كالسيد كوفي عنان إلى سوريا للقيام بمساع حميدة بالتعاون مع السلطات السورية من أجل وقف الأحداث المؤلمة في بلادي.

ثم كيف يستقيم هذا وذاك مع ادعاء وكيلة السيد الأمين العام للشؤون الإنسانية بأن الحكومة السورية لم توافق على أن تقوم بزيارة إلى سوريا. أنا لا أعرف من أين أتت السيدة فاليري أموس بهذه النتيجة، علما بأنني وافقت باسم حكومتي على الزيارة. أنا شخصيا أبلغت ممثلي الأمانة العامة بأن الحكومة السورية توافق على الزيارة، وأننا نطلب منها تحديد تاريخ الزيارة بالطرق الدبلوماسية.

كيف وصلنا إلى الحكم أو الادعاء بأن الحكومة السورية لم تستقبل السيدة أموس و لم توافق على زيارتها؟ من أين أتت هذه الخلاصة غير الدقيقة؟ وهي خلاصة دفعت بأعضاء مجلس الأمن بالأمس إلى اعتماد بيان صحفي يتبنى بالكامل هذا الطرح الخاطئ الذي يقول بأن الحكومة السورية لم توافق على زيارة وكيلة الأمن العام للشؤون الإنسانية.

ذكرت على مسامعكم بعضا من المشاهد المحزنة للغاية في أداء بعض ممثلي الأمانة العامة، وهو أداء أقل ما يقال فيه أنه متداخل ومتشابك، تعتمله الكثير من الملاحظات الجدية. الحكومة السورية كما ورد في بيان السيد الأمين العام، قال إن الحكومة السورية قد تخاذلت في حماية شعبها. وأنا أجد أن هذا ظلم مضاعف. فمن ناحية، ووفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة نفسه، على كل حكومة في هذه المنظمة الدولية أن تحمي شعبها من الفوضى والإرهاب والإجرام والإخلال بالأمن، وهو ما قامت به الحكومة السورية. لكن الجانب الآخر في الموضوع هو أن الادعاء بأن الحكومة السورية قد تخاذلت في حماية شعبها، إنما يغفل إغفالا لا يغتفر الكثير من المعطيات التي لو كانت تتعلق بدولة أخرى غير سوريا لكانت أثارت حفيظة الكثير من العاملين في الأمانة العامة وفي هذه المنظمة الدولية. رؤساء دول ووزراء خارجية في دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية يتحدثون علنا عن تزيدهم للجماعات المسلحة في سوريا بالسلاح. ودولة أخرى عضو في الأمم المتحدة تعلن صراحة أنها قد تبرعت بـ ١٠٠ مليون دولار لتسليح المعارضة السورية. ودول أخرى تفرض عقوبات اقتصادية خانقة على الاقتصاد السوري يعاني منها الشعب السوري أولا وأخيرا. لكن هذه العقوبات لا تظهر على شاشات الأحداث بالنسبة لمن يدعي أنه حريص على مساعدة سوريا. عناصر من القاعدة قتلوا في الأحداث في مدينة حمص. مقاتلون مسلحون يحملون

جنسيات غير سورية عثر عليهم داخل سوريا. صحفيون تسللوا خلسة إلى سوريا وماتوا في الأحداث للأسف وبعضهم عاد فتسلل خارج سوريا بشكل غير قانوني أيضا، ولا أحد يتحدث عن هذا الأمر أبدا. أين احترام القانون؟ ولماذا يغض البعض النظر عن دخول عناصر من القاعدة وصحفيين غير شرعيين ومقاتلين أجانب ومئات ملايين الدولارات وأسلحة إسرائيلية إلى داخل سوريا؟ أعطوني سببا وجيها واحدا لكل ذلك.

السيد الأمين العام، وهو صديقي كما قلت وأحترمه. لكن هناك من يضلله بالمعلومات، قال إن القدرة النارية للمعارضة المسلحة هي أضعف من القدرة النارية لقوات الحكومة. هل هذا أمر طبيعي أيها السادة؟ هل يفترض في المعارضة في بلادكم كلها أن يكون لديها قدرة نارية أضعف من القدرة النارية للحكومة؟ هل هذه دعوة إلى أن تكون المعارضة في كل دولكم مسلحة؟ أم أنه يجب أن تكون المعارضة مسلحة ونرفع سوية تسليحها إلى مستوى القدرة النارية للحكومات؟ هل هذا هو ما نريده؟ ثم قال السيد الأمين العام إن زيادة عسكرة المعارضة السورية ليست هي الحل. وأنا أشكره على ذلك. لكن عندما يقول إن زيادة عسكرة المعارضة، فهذا يعني أن الاعتراض على الزيادة وليس على عسكرة المعارضة. هل هذا هو موقف الأمانة العامة؟ آمل ألا يكون كذلك، وإلا فإن مجرد هذه العبارة التي صدرت عن الأمين العام عن حسن نية، أنا أعرفه شخصيا، ستفسر من قبل الجماعات المسلحة على أنها غطاء قانوني دولي شرعي كي تقوم المعارضة بعمليات إجرامية داخل سوريا، وكي تتسلح بالسلاح الذي يأتيها من خارج حدود سوريا من دول ساهمت في تبني مشروع القرار الذي اعتمدته جمعيتكم الكريمة.

ثم أين موقف الأمانة العامة من اجتماع تونس؟ لماذا لم تنأ الأمانة العامة بنفسها عن اجتماع تونس؟ وهو اجتماع ضم ثلث عدد أعضاء الأمم المتحدة. لكن الأمانة العامة كانت حاضرة فيه. كيف تحضر الأمانة العامة نشاط حدث مواز لعمل الأمم المتحدة، حدث خارج إطار الشرعية الدولية؟ كيف يعقل أن تكون الأمم المتحدة شريك في نشاط عدائي معلن صريح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة؟

أود أن أوضح بأن الجمهورية العربية السورية تعتبر بأن اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٦، والمعنون ''الحالة في الجمهورية العربية السورية'' كان تحركا خاطئا. لأن القاعدة القانونية المعروفة تقول ''ما بني على خطأ فهو خطأ''. والقرار المذكور لم تتوفر فيه أدنى مقومات العمال الدبلوماسي المتعارف عليه في الأمم المتحدة، حيث لم يتم استشارة الحكومة السورية بشأنه. ورفضت الحلقة الضيقة من وفود الدول التي رعت الترويج للقرار إدخال أي تعديلات عليه، وهي التعديلات الروسية، كما تعلمون، وتعديلات أتت من دول أخرى، أو إجراء مفاوضات بشأن من مضمون القرار.

بل انطلقت من مواقف أنانية ضيقة لا تنسجم مع أحكام الميثاق وتخالف أبسط مبادئ القانون الدولي. ولهذه الأسباب، أيها السادة، وجدنا أنفسنا أمام قرار متحيز بامتياز يعكس وجهة نظر أحادية غير موضوعية لا تمت بصلة إلى ما يجري على الأرض في سوريا، سواء لجهة تجاهل هذا القرار للإصلاحات الجدية الجارية في سوريا، وتجاهله أيضا للأعمال الإجرامية التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة، أو لجهة تقديمه الدعم لقرارات غير متوازنة صادرة عن الجامعة العربية في غياب سوريا نفسها ودون التشاور المسبق معها، قرارات تنتهك السيادة السورية وتساهم في تأزيم الوضع بدلا من حله، وتحمل في طياتها دعما علنيا غير مسؤول للجماعات المسلحة تحت عنوان تقديم كافة أشكال الدعم المادي للمعارضة، وتفرض عقوبات ظالمة على سوريا تؤثر مباشرة على حياة الشعب السوري اليومية.

من الملاحظ للجميع بأن هناك تخبطا وتداخلا غير طبيعي وغير مألوف في تحركات أجهزة الأمم المتحدة بشأن سوريا. ودعوني أذكر لكم بعض النقط.

أولا، إصرار على عقد اجتماعات متسرعة ومتتالية عن سوريا تحت بنود مختلفة تماما عن بعضها البعض. تذكرون أننا تحدثنا عن هذا الموضوع في البيان السابق، وقلنا بأن الانتقال من بند الحالة في الشرق الأوسط إلى بند منع نشوب الصراعات المسلحة إلى بند حقوق الإنسان، إنما يشير إلى وجود مشكلة إجرائية في تعامل هذه المنظمة الدولية مع الحالة في سوريا. ثانيا، عقد جلسات للجمعية العامة في غير موعدها الصحيح وبشكل يخالف قرارات الجمعية نفسها. ثالثا، اتخاذ قرارات بشأن سوريا دون إعلام الحكومة السورية أو التشاور معها مسبقا. رابعا، مخالفات إجرائية متكررة من قبل الأمانة العامة. إن جملة هذه التجاوزات بشقيها الشكلي والجوهري إنما تدل بوضوح على حجم التحامل والاستهداف السياسيين المعلنين على سوريا تحت قبة الشرعية الدولية، في ظل صمت مريب من قبل البعض وصمم أكثر ريبة لدى البعض الآخر.

وتدل هذه التجاوزات أيضا على عدم الموضوعية والانحياز الكبيرين في التعامل مع ما يحدث في سوريا. فمن غير المفهوم أن يتم تقديم تقرير شفهي عن تنفيذ القرار المذكور قبل صدور التقرير المكتوب وانتظار الملاحظات السورية على رسالة الأمين العام الموجهة إلى الحكومة السورية في هذا الشأن. وقد قال السيد الأمين العام في بيانه أن الأمانة العامة قد أبلغت الحكومة السورية بتاريخ ١٦ شباط/فبراير. والحقيقة وللدقة أننا استلمنا الرسالة بتاريخ ٢٩ شباط/فبراير، وأحلناها إلى العاصمة دمشق وزودتنا العاصمة بالرد بالأمس، أي بعد ٢٤ ساعة فقط، وأحلنا هذا الرد إلى الأمانة العامة.

إن كل ذلك يؤكد أن الهدف من الضغط على سوريا هو سياسي بامتياز ولخدمة أجندات دول بعينها تناصب سوريا العداء، سوريا حكومة وشعبا. وهي أجندات تستخدم الأمم المتحدة كمنصة للعدوان على حقوق سوريا في هذه المنظمة الدولية.

لقد خطت سوريا، بلادي، خطوات كبيرة ونوعية وسريعة خلال الفترة القصيرة الماضية نحو تنفيذ برنامج وطني شامل للإصلاح يلبي مطالب شعبية مشروعة. أقول مطالب شعبية مشروعة. الإصلاح، أيها السادة، ليس وصفة طبية تأخذها الشعوب مرة واحدة عندما تكون مريضة. الإصلاح، كما تعرفون جميعا، هو مسار لا يتوقف. ولذلك فإن المطالب الإصلاحية هي مطالب مشروعة في أي وقت وفي أي مكان. الاعتراض ليس على المطالب المشروعة المحقة، الاعتراض على من يركب موجة الإصلاح من أجل تقويض الدولة وتدميرها خدمة لأجندات خارجية وتصفية لحسابات قديمة جديدة مع البعض. لقد توج البرنامج الوطني الشامل للإصلاح باعتماد دستور جديد للبلاد يضمن إقامة الدولة الديمقراطية السورية ويقوم على أسس التعددية السياسية وحماية الحقوق العامة والحريات الأساسية وسيادة القانون. ويحدد الدستور مدة ولاية رئيس الجمهورية. وهنا أيضا، أيها السادة، أنا أشعر بالحزن لأن السيد الأمين العام قد أغفل الإشارة إلى هذا التطور الهام في سوريا. تطور كان قد أغفله قبل يومين أيضا وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن، على الرغم من أننا قد زودنا الأمانة العامة وكبار موظفيها بعشرات الرسائل الخطية التي تضمنت جملة لكل الأنشطة التي تقوم بها الدولة السورية من أجل تعزيز مسيرة الإصلاح. أنا لا أقول بأنه ليست لدينا مشاكل في سوريا، وأنا لا أقول بأنه لا توجد لدينا معارضة، وأنا لا أقول بأنه لا يجب إصلاح البلاد. لكن ما أقوله هو أن لا يسيء البعض للمعارضة الداخلية في سوريا عبر استخدامها لخدمة أجندات تعادي سوريا من حيث المبدأ. إن من يتلاعب بالمعارضة السورية الوطنية الشريفة يسيء لهذه

المعارضة، ويسيء لحظوظها في دفع عملية الإصلاح قدما نحو الأمام داخل البلاد .

وبالتوازي مع هذا البرنامج الإصلاحي، استمرت الحكومة في الدعوة الجادة إلى الانخراط في الحوار الوطني الشامل بمشاركة جميع السوريين على اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم السياسية، بما في ذلك المعارضة الوطنية الداخلية الشريفة، وذلك كسبيل وحيد لتخطي الأحداث المؤلمة الحالية في سوريا وتحقيق تطلعات الشعب السوري.

إلا أن بعض الدول العربية والإقليمية والدولية، المعروفة، قد عملت جاهدة على تحريض المعارضة على عدم الانخراط في الحوار الوطني، وحثت الجماعات المسلحة على عدم إلقاء سلاحها.

أنتم تذكرون هذا الموقف العلني الذي صدر، قبل فترة، عن وزارة الخارجية الأمريكية على لسان الناطق الرسمي باسم الوزارة. لا بل إن هذه الدول قامت باستضافة قادة هذه الجماعات المعارضة المسلحة على أراضيها وعقدت لها المؤتمرات وزودتها بالمال والسلاح وكل أشكال المساعدة التقنية واللوجستية اللازمة لتنفيذ هجماتها الإرهابية ضد البنية التحتية في سوريا وضد أبناء الوطن الواحد. كيف يمكن أن نربط المعارضة الوطنية الشريفة بتفجير خطوط نقل النفط وخطوط نقل الغاز وتفجير القطارات المحملة بالمؤن ومادة التدفئة المترلية المعدة لمناطق بعيدة في سوريا؟

وما هي علاقة المعارضة الوطنية الشريفة التي تريد أن تكون شريكا في إدارة شؤون البلد – وهذا أمر محق – كيف يمكن أن يستقيم هذا كله مع عمليات تدمير البنية التحتية في البلد؟ وما هي الفائدة من تفجير محطة تكرير النفط في حمص؟ وما هي الفائدة من الاستيلاء على مادة الفيول على الطرقات السريعة بين المدن، وهي المادة الرئيسية لتوليد الطاقة في سوريا، الكهرباء؟

إن سوريا لم تفاجأ بالتصريحات العلنية التي أطلقها وزير خارجية السعودية ورئيس وزراء قطر، قبل أيام، عندما أكدا على ضرورة تسليح المعارضة السورية، والإعراب عن استعداد بلديهما للقيام بذلك. ناهيك كما قلت قبل قليل عن إعلان ليبيا تقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار للمعارضة السورية المسلحة.

هنا، يؤكد بلدي أن عملية تسليح المعارضة من قبل هذه الدول ليست جديدة وإنما بدأت منذ وقت. ولكنها، الآن، أصبحت رسمية وعلنية، وعواصمكم تسمعه، وقد عثرت قوات حفظ النظام على هذا السلاح، ومعظمه إسرائيلي، في بعض أحياء مدينة حمص بعد تحريرها من رقة الجماعات المسلحة.

إن بعض الأطراف تعمل جاهدة على تشويه ما يجري في بلدي إعلاميا واستغلاله سياسيا مستخدمة العامل الإنساني كذريعة لتدمير سوريا وكواجهة لتمرير أجندات سياسية خارجية لا تمت بصلة لما تدعيه من حرص زائف على الأوضاع الإنسانية في سوريا، وذلك عبر رسمها لصورة غير حقيقية للوضع الإنساني في البلد تظهر الحكومة السورية بمظهر المتسبب في أزمة إنسانية لشعبها. وهذا ما يبتعد كل البعد عن الحقيقة، لأن الغالبية العظمى من مناطق سوريا تشهد حياة طبيعية جدا، كما أن الحكومة السورية لم تدخر جهدا لتقديم كل الخدمات الضرورية لكل المواطنين وتأمين كل متطلباتهم المعيشية والغذائية والدوائية في مختلف المناطق، وخاصة تلك التي شهدت أعمال عنف نتيجة تواجد مجموعات مسلحة استخدمت المدنيين دروعا بشرية.

وهنا، فإننا لا ندعي أن الوضع الإنساني قد بلغ صفة الكمال في هذه المناطق. ولا ننكر تراجع نوعية الخدمات التي طالما قدمتها الحكومة لمواطنيها في تلك المناطق. إلا أن ذلك سببه الأول والأخير هو الهجمات المسلحة والأعمال التخريبية التي تشهدها بعض المناطق، وكذلك العقوبات الاقتصادية

الأحادية غير الشرعية التي فرضتها بعض الدول متبنية القرار ٢٥٣/٦٦ على الشعب السوري، وهي عقوبات تركت آثارا سلبية على حياته اليومية، حيث أعاقت هذه العقوبات وصول الأدوية واللقاحات والأغذية والوقود بكل أنواعه وتأمين الكهرباء، كما أعاقت التحويلات المصرفية المخصصة لشراء هذه المواد.

لقد استقبلت سوريا، كما تعرفون، وفدا من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، كما وافقت مؤخرا على زيارة وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس. وتعاون بلدي بشكل إيجابي مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبالمناسبة، طواقم الصليب الأحمر والهلال الأحمر السوري موجودة الآن في حمص، وتعمل بكل حرية. وقد حاولت هذه الطواقم قبل ثلاثة أيام إخلاء جثتي الصحفيين، الأمريكية والفرنسي، لكن الجماعات المسلحة رفضت ذلك، واحتفظت بالجثتين ثلاثة أيام.

إننا نتهم بعض الدول متبنية مشروع القرار ٢٥٣/٦٦ بالتورط مباشرة في سفك دم الشعب السوري. والتآمر على استقرار وأمن سوريا ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي. وندعو من على هذا المنبر إلى تحميل هذه الدول المسؤولية الكاملة عن أعمالها غير المسؤولة، والتي تنتهك أبسط الأحكام القانونية التي قام عليها الميثاق.

وندعو الأمين العام للأمم المتحدة، شخصيا، إلى أن يولي هذا الموضوع الأهمية القصوى في أنشطته واتصالاته، خاصة وأن قادة ووزراء خارجية هذه الدول ممن يعرفهم الأمين العام جيدا، واستقبلهم في مكتبه عدة مرات مؤخرا، قد أعلنوا صراحة، كما أشرت آنفا عن دعمهم وتقديمهم السلاح للمعارضة السورية الداخلية والخارجية، وذلك لكي يساهم الأمين العام فعلا في حماية السلم والأمن الدوليين في منطقة تغلي ومهددة بالانفجار في أي لحظة.

وعندها ستطال المساءلة كل من شارك في تأزيم الوضع ونشر العنف وعدم الاستقرار، وكل من قصر في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد.

لقد انتظر المجتمع الدولي، الذي هو نحن، أربع سنوات كاملة كي تتمكن الأمم المتحدة من إعادة بناء مدارسها في غزة، أربع سنوات، كي تتمكن الأمم المتحدة من إعادة بناء مدارس الأونروا في غزة، وهي مدارس كما تعرفون جميعا، دمرها العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية العام ٢٠٠٨، أربع سنوات.

ولم نر هرولة مماثلة لما يحصل الآن للضغط على إسرائيل وحماتها لإنقاذ الشعب الفلسطيني.

أنا هنا لا أقارن، أنا هنا لا أقارن، لكن المقارنة تفرض نفسها، لأننا لم نر حماسا، كذلك منقطع النظير لدى بعض الوفود ولدى بعض كبار موظفي الأمانة العامة، فقط لإعادة بناء مدارس الأونروا. ثم إن هناك من يقرع طبول الحرب الآن على مدار الساعة في إسرائيل، وخارج إسرائيل. وقد أطلعتم جميعا على سيناريوهات تتعلق بكيفية تنفيذ عدوان ما على هذه الدولة أو تلك في منطقتنا.

لكن ذلك لم يثر حفيظة أحد، ولم يدفع أحد للتعليق أو للقول بأن هذا مخالف لأحكام الميثاق ومخالف لمبادئ القانون الدولي. وكأن البعض قد استمرأ تحويل شعوبنا إلى حقل تجارب، إلى مخبر سياسي وعسكري وأمني واستخباراتي. لا توجد مساءلة للمسؤولين الإسرائيليين وتصريحاتهم، ولا توجد مساءلة لغيرهم، لا أريد أن أسمي، كلكم تعرفون من أقصد. سيناريوهات للحرب والعدوان على دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، ولا أحد يبالي، ولا أحد يعلق، ولا أحد يستنكر، ولا أحد يدين.

أكاد أقول إن قانون الغاب قد يكون أرحم من الغاب

الذي نعيش فيه الآن، لأن في الغاب، على الأقل، هناك قانون، أما الآن، فيبدو أن كلمة قانون قد غابت حتى عن الغاب.

ختاما، وأوجه حديثي في المقام الأول إلى صديقي، الأمين العام السيد بان كي – مون، الذي أحترمه وأقدره، وأعرف طبيعته الإنسانية العميقة. أقول له، ومن خلاله أقول لكم جميعا، ساعدوا سوريا، حكومة وشعبا، على مواجهة المشكلة الإنسانية التي تعاني منها بعض المناطق. ساعدوا سوريا وفقا لأحكام الميثاق ووفقا لمبادئ القانون الدولي. ساعدوا سوريا بعدم التشجيع على سفك دماء السوريين، بما في ذلك دماء المعارضة، فالمعارضة سورية وكثير منها وطني وشريف. تقوم وسائل الإعلام المغرضة بتحريضها والاتجار بها ودفعها إلى سفك دمائهم.

كل هذه الأمور خطأ، ولو حدثت في أي بلد آخر عضو في هذه المنظمة الدولية، لكان الأمر يستدعي أن نقول نفس الكلام. المعارضة بحاجة إلى من ينصحها بالانخراط في الحوار الوطني الشامل، وإصلاح ذات البين، والدخول في شراكة حقيقية مع بقية أبناء الشعب السوري لبناء وطن للجميع، لا يستثني أحد.

إن كل ضحية تسقط في سوريا، هي ملك للوطن، وهي أمر مؤسف يزعجنا ويحزننا كثيرا. ساعدونا على وقف سفك الدماء من خلال وقف التحريض الإعلامي، ومن خلال وقف شلال الكذب ومن خلال وقف تهريب السلاح ومن خلال تشجيع العناصر المتطرفة في المعارضة الخارجية على الانخراط في حوار حقيقي مع الحكومة كي تجد محلا لها وكي تجد دورا لها في بناء الوطن الذي تنشده، والذي ننشده.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): اعترف بالحرية الكبيرة المتاحة للدول الأعضاء في التعبير وفي معالجة المسائل المختلفة، لكنني أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الإعراب عن الاحترام والتقدير للأمين العام ولهذه الهيئة التمثيلية الرفيعة، التي أفهم أنها المنظمة.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود أن أوضح أنني أتحدث هنا باسم المملكة العربية السعودية وباسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. شكرا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة، وشكرا لمعالي الأمين العام على الإحاطة الإعلامية الوافية والواضحة.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ترحب بحرارة بتعيين معالي السيد كوفي عنان مبعوثا خاصا مشتركا للأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية. وترى أن اختيار معاليه بما له من سمعة عالمية وكفاءة متميزة ونزاهة فائقة، إنما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بتسخير كل الطاقات في سبيل التوصل إلى حل للأزمة السورية ونهاية لمعاناة الشعب السوري الشقيق، وفقا لمبادرة جامعة الدول العربية (انظر S/2012/71، المرفق) ولقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٣/٦٦ المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير.

منذ أن أخفق مجلس الأمن في اتخاذ قرار بشأن الحالة في سوريا بسبب الممارسة المؤسفة لبعض أعضاء المجلس لحق النقض، والنظام السوري يعتبر أنه قد حصل على الضوء الأخضر لسحق المواطنين العزل في سوريا وإخماد ثورتهم. وهو يتصرف وكأنه يخوض سباقا مع الزمن لإنهاء مهمته قبل أن يعود المجتمع الدولي للتحرك.

ولذلك شهدنا تزايدا مستمرا في وتيرة الهجمات على المدنيين ووقوع المزيد من الضحايا كل يوم، وفي مساء البارحة بالتحديد، شهدنا اقتحام القوات السورية لباب عمرو، وسقوط المجتمع الدولي في اختبار الضمير الحي. وهو يشهد سريبرينيتشا جديدة، وكأن هذا المجتمع لم يتعلم شيئا من دروس رواندا أو كوسوفو أو غزة.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى

بأن يمارس دوره القانوني وأن يتحمل مسؤولياته الأخلاقية وأن يبادر إلى الدعوة إلى وقف العنف واتخاذ كل الوسائل الكفيلة بإيقاف آلة القتل السورية عند حدها، وإنقاذ المدنيين المحاصرين في حمص وحماة وجميع المدن السورية، وإيصال المساعدات الطبية والإنسانية إلى المدنيين المتضررين، وتأييد مهمة المبعوث الدولي والعربي، السيد كوفي عنان، والعمل على التوصل إلى حل سياسي يضمن للشعب السوري حقه في الحياة الكريمة والرخاء والأمن، وينطلق من قواعد الوحدة الوطنية الشاملة، التي تضم جميع أطياف الشعب السوري بمختلف انتماءاته السياسية والعرقية والطائفية والمذهبية، وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها جامعة الدول العربية، وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ونشر قوات عربية وأممية مشتركة لحفظ الأمن والسلام في سوريا.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي على أتم استعداد لأن تكون في طليعة أي جهد مشترك يهدف إلى إنقاذ الشعب السوري وتدعيم قدرته على حماية نفسه من سلطة فقدت شرعيتها بمجرد أن استباحت دماء أبنائها. وإن دول مجلس التعاون تحمل المجتمع الدولي عامة ومجلس الأمن خاصة والقوى التي مارست حق النقض على وجه التحديد المسؤولية الأخلاقية عما يجري الآن في شوارع باب عمرو ومنازله. وسوف يحاسبكم التاريخ والضمير، إن أنتم تخاذلتم عن الاستجابة لاستغاثة الشعب السوري وصيحات أبنائه المقهورين.

السيد عبد العزيز (مصر): في ١٩ آذار/مارس، تقدمت مصر نيابة عن مجموعة مقدمي مشروع القرار ٦٦/٢٥٣ الذي تم اعتماده، ويسعدني أن أتكلم اليوم بصفتي الوطنية.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الأمين العام على تقريره الممتاز إلى الجمعية العامة، تنفيذا للفقرة ١٢ من القرار ٦٦/٢٥٣، الصادر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي تتفاقم أبعادها وآثارها الإنسانية والاجتماعية والسياسية يوما بعد يوم على الأرض.

وترحب مصر بتعيين الأمين العام السابق كوفي عنان كمبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وتثق في حكمته ورؤيته الثاقبة التي سبق اختبارها في مرات سابقة، وفي قدرته على التوصل إلى حلول مبتكرة تسهم في تعزيز تعامل الأمم المتحدة مع الوضع المتفاقم في سوريا. وتؤكد مصر على أن إطار عمل المبعوث الخاص للمنظمتين هو تنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٣، وقرارات مجلس جامعة الدول العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير و ١٢ شباط/فبراير، وخطة العمل المتفق عليها بين جامعة الدول العربية والحكومة السورية.

إن الادعاء اليوم بأن سوريا لم تكن طرفا في هذه القرارات، ادعاء مردود عليه. فسوريا لم تعارض تعليق عضوية ليبيا في جامعة الدول العربية حينما كانت هناك انتهاكات ترتكب في ليبيا، بل وشاركت في جميع القرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، بما في ذلك القرار بطلب فرض الحظر الجوي على ليبيا، الذي تم اتخاذه أساسا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٣ (٢٠١١). ولا تستطيع سوريا أن تأتي اليوم وتتحجج بأنها لم تكن طرفا في اتخاذ القرارات التي صدرت عن جامعة الدول العربية، بعد أن ساهمت بنفسها في اتخاذ قرارات مماثلة في ما يتعلق بالتعامل مع الوضع في ليبيا.

الأولويات بالنسبة لمهمة المبعوث الخاص واضحة، وهي: الوقف الفوري لجميع الأعمال العدائية من كافة الأطراف على الأرض بدون شروط – من الحكومة وأي جماعات مسلحة موجودة، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية بدون شروط، وتطالب مصر السلطات السورية بالسماح بدخول فاليري أموس فعليا وفورا تنفيذا لمسؤولياتها الوطنية عن حماية شعبها، وبالعمل مع الأمم المتحدة لضمان وصول

المساعدات الإنسانية إلى المناطق المنكوبة جميعها، بما في ذلك حمص وحماة وإدلب وغيرها، وعلى نحو يضمن التعامل مع الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري الشقيق ويكفل وقف جميع الانتهاكات لحقوق الإنسان، التي كانت محلا لقرارات متعاقبة من مجلس حقوق الإنسان، آخرها قرار الأمس، في تأكيد على أن الوضع يتفاقم كل ساعة وكل دقيقة حتى الآن.

الأولوية الثانية، هي بدء حوار فاعل يقود إلى تسوية سياسية متكاملة عن طريق المفاوضات بين الحكومة والمعارضة في الداخل والخارج، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مقبولة لأبناء الشعب السوري كله، وليس لطائفة بعينها أو لمجموعة بذاتها.

تتفق مصر مع الأمين العام للأمم المتحدة في أن تزويد الأطراف المختلفة بالسلاح سيساهم في زيادة الأزمة وفي تحول الأمور إلى حرب أهلية ستعاني منها المنطقة بكاملها. لكن في نفس الوقت، يجب على الحكومة السورية ألا تعتبر أن فشل مجلس الأمن في اعتماد مشروع القرار العربي يشكل رخصة لقتل وقمع المتظاهرين دون حساب، فمقتل ما يزيد على ٧٥٠٠ فرد حتى الآن مؤشر خطير على تدهور حقوق الإنسان في سوريا الشقيقة. نأمل أن تدرك الحكومة السورية مدى خطورة الوضع وأن تعي أن التقرير الذي يقدمه الأمين العام اليوم، يتم تقديمه بناء على طلب الجمعية العامة، وليس إلا انعكاسا أمينا للأوضاع المتفاقمة على الأرض، وللقلق الدولي المتزايد، وانعكاسا أوضح لرفض الحكومة السورية الانصياع لأحكام القانون الدولي ومستندا إلى المعلومات الموثقة عن تدهور الأوضاع هناك، والتي لا يرفضها إلا الحكومة السورية، في هذا المحفل.

إن المشكلة الأساسية ليست من الذي يقتل، سواء كانت الحكومة السورية أو الجماعات المسلحة المزعومة أو غيرها، إنما المهم أن هناك أرواحا بشرية، مواطنين سوريين أبرياء يقتلون كل يوم في الشوارع دون ذنب أو جريرة سوى أنهم يعيشون في دولة ترفض حكومتها وقيادتها الالتزام بمسؤولياتها عن حماية شعبها.

لا توجد مشكلة قانونية أو مشكلة إجرائية في التعامل مع الموضوع. إنما هناك مشكلة واحدة، هي مشكلة إنسانية، لشعب يعاني من حكومة تسعى لإنكار كل ما يحدث على الأرض، والاستمرار في تعميق أزمة إنسانية يعاني منها الشعب السوري، من قتل وتشويه ودمار.

السيد الأمين العام، نطلب إليكم أن تقدموا لنا في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن، التقارير الدورية بشأن تطور الأوضاع في سوريا وبشأن التقدم المحرز في أداء السيد كوفي عنان لمهمته المشتركة.

ونأمل أن يتمكن السيد كوفي عنان بحنكته وخبرته من التوصل لما فشل مجلس الأمن في التوصل إليه، ولما سعت الجمعية العامة إلى إقراره من حلول للقضاء على الأزمة الإنسانية المروعة في سوريا.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أعربنا في جلسة الجمعية العامة المعقودة في ١٣ شباط/فبراير (انظر A/66/PV.96)، عن آرائنا بشأن الحالة الراهنة في سوريا، ولن أكرر تلك النقاط.

أولا، في ما يتعلق بتعيين السيد كوفي عنان كمبعوث خاص إلى سوريا، أود أن أقول إنه، نظرا لما يتمتع به من خبرة واسعة في حل النزاعات في أنحاء مختلفة من العالم خلال فترة رئاسته الطويلة للمنظمة فضلا عن مقامه على الصعيد الدولي، نأمل أن يضطلع بالمهمة الهامة المكلف بها من أجل المصلحة العليا للشعب السوري. تؤيد جمهورية إيران الإسلامية أي عملية سياسية بناءة ومحايدة وسلمية بقيادة سورية. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في تلك العملية. ونأمل بإخلاص

أن تؤدي مهمته إلى وقف فوري لأعمال العنف واستمرار عملية الإصلاح السياسي في سوريا في تسوية الأزمة في هذا البلد بطريقة سلمية.

غير أنه، من المؤسف أن بعض البلدان، منذ بداية الأزمة السورية، اتخذت مواقف وأصدرت تصريحات مستفزة أكثر توافقا مع تقويض أي احتمال لتسوية سياسية، وتدعو إلى تغيير النظام، وتشجيع المعارضة على الكفاح المسلح، ودفع البلد نحو حرب أهلية. إن ما تمس الحاجة إليه في الوقت الراهن هو أن تخرج سوريا من الأزمة ووقف التدخلات الأجنبية وإرسال المال والسلاح إلى جماعات المعارضة. يحتاج الناس في مناطق الصراع إلى المساعدة الإنسانية. وسيشكل وجود المتمردين المسلحين عائقا أمام مساعدة المدنيين الذين تمس حاجتهم إلى المساعدات الإنسانية.

إن الأزمة الجارية في سوريا مؤشر على أن الجزاءات القسرية والضغط ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية السورية لن تؤدي إلا إلى زيادة الأزمة السياسية والاجتماعية عمقا. سيكون لعدم الاستقرار في سوريا عواقب سلبية كثيرة على المنطقة بأسرها. ينبغي أن يركز هدفنا على استحداث عملية من شأنها أن تفضي إلى مصالحة سياسية أوسع نطاقا وتعزيز الوحدة الوطنية وكفالة النظام العام والأمن القومي والاستقرار والرخاء للشعب السوري.

ونعتقد أن الدور الأساسي للأمين العام، بما في ذلك مبعوثه الخاص، معالي السيد كوفي عنان، يتمثل في تيسير إشراك الجماعات السياسية السورية مع الحكومة السورية في عملية سياسية بقيادة سورية، مع الأخذ في الاعتبار عملية الإصلاح التي أعلنتها الحكومة، التي تستند إلى تطلعات السوريين وكفالة احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية. ينبغي أن تستجيب كل الجماعات إلى هذه الدعوة.

إن أهم النقاط الرئيسية التي أود أن أدلي بها اليوم هي أنه، في حين نرحب بمهمة السيد كوفي عنان كمبعوث خاص للأمين العام، يجب علينا جميعا أن نحاول ونبذل قصارى جهدنا لمساعدته على القيام بمهمته دون زيادة تأجيج الحالة وتفاقم الأزمة. ومن ثم علينا أن نمهد السبيل إلى حل سلمي وتهيئ بيئة ملائمة كي يؤدي السيد كوفي عنان مهمته. ويحدونا أمل كبير في أن تؤدي جهوده، في ظل سمعته وبمساعدة الأمين العام، إلى حل معقول للأزمة السورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات في ممارسة حق الرد لا تتجاوز عشر دقائق، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أعتذر عن طلب الكلمة مرة ثانية. ولكنني اضطررت إلى ذلك بفعل ما ورد في بيان زميلي ممثل المملكة العربية السعودية. قال زميلي ممثل السعودية أشياء خطيرة لا تليق بمستوى عقول الحاضرين، وحجم معارفهم التاريخية والسياسية والدبلوماسية. استخدم أولا، كلمة نظام للحديث عن الحكومة السورية والحكم في سوريا. وأنا أربأ بنفسي عن استخدام نفس الكلمة في وصف حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة، ولذلك لن استخدم نفس العبارة، سأتركها له ولضميره مستقبلا لعله يكف عن استخدام هذه المصطلح غير اللائق باللغة الدبلوماسية حتى عندما يختلف المرء مع بعضه البعض.

ثانيا، قال ممثل المملكة العربية السعودية بأنه باسم بلده وباسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، يدعو إلى إرسال قوات أممية عربية مشتركة لحفظ الأمن في سوريا، وكأنه لا يوجد أمن في سوريا، وكأنه لا توجد دولة في سوريا، وكأنني أنا هنا لا أمثل دولة عضوا مؤسسا لهذه المنظمة الدولية، وكأن الأمور سائبة تحتاج إلى قوات من السعودية ودول مجلس التعاون كي تضمن الأمن والسلام في بلدي.

لـقد اقـترحنا في بيـاننا السابق قبل أسبوعين (انظر A/66/PV.95)، أن نعتمد جميعا وبإشراف الأمم المتحدة خطة محكمة لنشر الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كل دول المنطقة بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، لأن أولئك الذين يتحدثون عن سوريا بحزن شديد وانطلاقا من اقتناعهم بأن هناك مأساة في سوريا وحربا أهلية، أولئك أنفسهم ليسوا قدوة لأحد في معرض الحديث عن نشر الديمقراطية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

إذا كان الأمر كذلك، فإنني أيضا أتبرع باسم بلدي والعديد من الدول الأعضاء بأن نرسل قوات أممية وعربية وإسلامية إلى المملكة العربية السعودية لحماية السكان السعوديين المضطهدين في منطقة القطيف. وهذا تبرع مجاني، لا نريد أن يموله أحد.

ولعل المسألة الأخرى الهامة بالنسبة للمملكة العربية السعودية هي أن تسحب قواتها من البحرين. وهي القوات التي تعتدي على مطالب شعبية محقة لشعب البحرين الشقيق. كنت أتمنى أن لا يتحول هذا الاجتماع إلى حديث عربي-عربي، ولكن البعض يسعى جاهدا إلى الوقوع في هذا الفخ. وأنا أنصح من هنا ألا يستفزنا أحد لأن لدينا الكثير والكثير مما يمكن أن نقوله، وهي أشياء تفضح عمق بعض أنظمة الحكم، سواء في الدول العربية أو خارجها.

إنه من المعيب لعربي أن يشبه التمرد المسلح المحدود في حي صغير في حمص اسمه باب عمرو، وهي حي عزيز على قلوبنا كلنا في سوريا، أن يشبهه بمذبحة سريبرينتشيا ورواندا وكوسوفو وغزة. هذا خلط للأوراق غير جدير بالاحترام عندما يصدر عن صوت عربي في هذه المنظمة الدولية. هذا خلط لا يخدم إلا إسرائيل وأعداء العرب جميعا.

إن بلدي تسمى رسميا الجمهورية العربية السورية. وهي لا تسمى الجمهورية العربية الأسدية. لكن المملكة العربية السعودية تنسب إلى حكامها. اسم البلد مرتبط باسم العائلة الحاكمة ولذلك تسمى المملكة العربية السعودية.

أرجو ألا أستفز أكثر من ذلك، كي لا أقول كلاما أكثر تجريحا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم بشأن هذا البند. بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.